

سويسرا تصوت على حظر النقاب في استفتاء شعبي

زيورخ (سويسرا) - بعد مرور أكثر من عشر سنوات على التصويت الشعبي على مبادرة حظر بناء مآذن جديدة في سويسرا سيكون للناخبين السويسريين القول الفصل بشأن اقتراح يحظر تغطية الوجه في الأماكن العامة.

“أوقفوا التطرف” عبارة كتبت على لافتة حمراء فوق صورة لامرأة محجبة تضع نقابا أسود اللون في قرية هادنة خارج زيورخ.

واللافتة جزء من حملة لحزب الشعب السويسري اليميني المتطرف لحظر النقاب في الأماكن العامة وهو أمر سيجري التصويت عليه في استفتاء مُلزم على مستوى البلاد يوم الأحد.

وتشير استطلاعات الرأي إلى أن أغلب السويسريين سيؤيدون الحظر ليصبح قانونا.

وقال فولتر وبمان عضو البرلمان عن حزب الشعب السويسري ورئيس لجنة الاستفتاء “من تقاليدنا في سويسرا ألا نخفي الوجه. هذه علامة على حريتنا الأساسية”.

وجاء الاقتراح قبل ظهور جائحة كورونا التي أجبرت جميع البالغين على تغطية وجوههم بالكمامات للحد من انتشار العدوى. وحصل الاقتراح على تأييد كاف لإجراء الاستفتاء في 2017.

ولا يستهدف الاقتراح الدين الإسلامي بشكل مباشر بل كذلك منع المحتجين ومشجعي كرة القدم من مثيري الشغب من تغطية وجوههم، لكن السياسة المحليين ووسائل الإعلام وصفوه بأنه حظر البرقع.

ويُعقِّد الاقتراح العلاقات المتوترة بين سويسرا والمسلمين بعد أن صوت المواطنون على حظر بناء مآذن جديدة في عام 2009. وتفرض مقاطعتان بالفعل حظرا على غطاء الوجه.

وقال وبمان إن التصويت لا يستهدف الدين الإسلامي في حد ذاته، وأضاف “غطاء الوجه يرمز إلى التطرف والإسلام السياسي الذي انتشر بشكل متزايد في أوروبا والذي لا مكان له في سويسرا”.

وحظرت فرنسا ارتداء النقاب الكامل في الأماكن العامة في 2011، وتطبق النمسا وهولندا وبلغاريا حظرا كاملا أو جزئيا على النقاب في الأماكن العامة.

وتظهر إحصاءات رسمية أن المسلمين يمثلون حوالي خمسة في المئة فقط من سكان سويسرا البالغ عددهم 8.6 مليون نسمة. ويرى حزب الشعب السويسري أن ارتداء البرقع ضد النساء.



فولتر وبمان
غطاء الوجه يرمز إلى
التطرف الإسلامي
المنتشر في أوروبا

وإثر انطلاق البرلمان السويسري في مناقشة مسألة تغطية الوجه في الفضاء العام، دعت أغلبية النواب الناخبين السويسريين إلى رفض المبادرة الشعبية الداعية إلى حظر ارتداء البرقع والنقاب. وأشار البيان إلى أن أغلب من يغطون وجوههم بالكامل سائحون يقضين فترات وجيزة في البلاد.

ولا توجد إحصائيات حول هذا الموضوع، لكن عددهم قليل جداً. وأشارت الحكومة إلى أنه من خلال إسقاط تقديرات فرنسية على التفسير البلية يُمكن أن يتراوح عددهم بين 95 و130 في جميع أنحاء البلاد. لكنها أوضحت أنه “مع ذلك يُفترض أن يكون الرقم الفعلي أقل بكثير لأن أكثر من 75 في المئة من النساء المسلمات في سويسرا ياتين من بلدان عادة ما يكون ارتداء النقاب فيها نادرا، إن لم يكن غائبا تماما”.

واقترحت الحكومة تطبيق إجراءات بديلة مثل إلزام مرتديات النقاب بخلعه لأغراض تهديد الهوية في المصالح الحكومية والمواصلات العامة مع تغريم الرافضات لامتثال.

وبموجب نظام الديمقراطية المباشرة المتبع في سويسرا يُحال أي اقتراح بتعديل الدستور إلى تصويت شعبي إذا جمع أنصاره أكثر من مئة ألف توقيع.

ومع ذلك أعرب بعض أعضاء الحزب الاشتراكي (يسار) والحزب الليبرالي الراديكالي (يمين) عن تأييدهم للحظر من أجل وضع حد لما يعتبرونه تمييزا ضد النساء.

وإثر انطلاق البرلمان السويسري في مناقشة مسألة تغطية الوجه في الفضاء العام، دعت أغلبية النواب الناخبين السويسريين إلى رفض المبادرة الشعبية الداعية إلى حظر ارتداء البرقع والنقاب. وأشار البيان إلى أن أغلب من يغطون وجوههم بالكامل سائحون يقضين فترات وجيزة في البلاد.

ولا توجد إحصائيات حول هذا الموضوع، لكن عددهم قليل جداً. وأشارت الحكومة إلى أنه من خلال إسقاط تقديرات فرنسية على التفسير البلية يُمكن أن يتراوح عددهم بين 95 و130 في جميع أنحاء البلاد. لكنها أوضحت أنه “مع ذلك يُفترض أن يكون الرقم الفعلي أقل بكثير لأن أكثر من 75 في المئة من النساء المسلمات في سويسرا ياتين من بلدان عادة ما يكون ارتداء النقاب فيها نادرا، إن لم يكن غائبا تماما”.

واقترحت الحكومة تطبيق إجراءات بديلة مثل إلزام مرتديات النقاب بخلعه لأغراض تهديد الهوية في المصالح الحكومية والمواصلات العامة مع تغريم الرافضات لامتثال.

وبموجب نظام الديمقراطية المباشرة المتبع في سويسرا يُحال أي اقتراح بتعديل الدستور إلى تصويت شعبي إذا جمع أنصاره أكثر من مئة ألف توقيع.

ومع ذلك أعرب بعض أعضاء الحزب الاشتراكي (يسار) والحزب الليبرالي الراديكالي (يمين) عن تأييدهم للحظر من أجل وضع حد لما يعتبرونه تمييزا ضد النساء.

واقترحت الحكومة تطبيق إجراءات بديلة مثل إلزام مرتديات النقاب بخلعه لأغراض تهديد الهوية في المصالح الحكومية والمواصلات العامة مع تغريم الرافضات لامتثال.

وبموجب نظام الديمقراطية المباشرة المتبع في سويسرا يُحال أي اقتراح بتعديل الدستور إلى تصويت شعبي إذا جمع أنصاره أكثر من مئة ألف توقيع.

ومع ذلك أعرب بعض أعضاء الحزب الاشتراكي (يسار) والحزب الليبرالي الراديكالي (يمين) عن تأييدهم للحظر من أجل وضع حد لما يعتبرونه تمييزا ضد النساء.

باريس تحل مجموعة يمينية مناهضة للمهاجرين

باريس - أعلنت فرنسا، الأربعاء، عن حلها جماعة “جيل الهوية” اليمينية المتطرفة بعد تحريضها على الكراهية واستعدادها للمهاجرين.

وقال وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان عبر حسابه على تويتر “جماعة جيل الهوية أخلت بالقوانين وحرضت على التمييز والكراهية والعنف”.

وأوضح دارمانان أن الجماعة لها سمات “الميليشيا العسكرية”، وتم إلغاؤها وفقاً لقانون الأمن الداخلي. وأشار وزير الداخلية الفرنسي إلى خطاب الجماعة، المتطرف والعنصري، ضد المهاجرين.

ومطلع العام الحالي نظم حوالي 30 عضواً من مجموعة جيل الهوية اليمينية المتطرفة، والمعروفة بموقفها التمييزي وخطابها الرافض لوجود المهاجرين والأجانب، حملة لمراقبة الحدود قرب جبال البرانس الفرنسية من أجل منع المهاجرين من دخول البلاد.

وحسب قانون الأمن الداخلي يمكن أن تعتبر تحركات المجموعة الصغيرة “تحريضاً على التمييز أو الكراهية أو العنف ضد شخص أو مجموعة من الأشخاص بسبب أصولهم”.

وكانت زعيمة حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف مارين لوبان اعترضت في 27 يناير على مشروع حل جيل الهوية مشددة على أهمية حرية التعبير، وقالت إن “ما يصدم دارمانان يجب حله. هذا ليس حكم القانون”.



جيرالد دارمانان
جماعة جيل الهوية
أخلت بالقوانين
وحرضت على الكراهية

وفي 2019 أُعلن عن حل الكثير من المجموعات اليمينية المتطرفة بينها “باستيون سوسيال” (المعقل الاجتماعي) و”بلاد أند أونور” (دم وشرف) و”كومبا 18” (معركة 18) بطلب من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. لكن يبدو أن حل جيل الهوية كان أصعب.

واكبت وزارة الداخلية “إنهم أُنكروا من الآخرين؛ حاولوا قدر الإمكان عدم تجاوز الخطوط الصفراء لكنهم يدفعون الأمور إلى الأمام قليلاً في كل مرة”.

ويقع المقر الرئيسي لهذه الجماعة في ليون (جنوب شرق) لكن لديها أيضاً فرعاً تاريخياً في باريس وفروعا في العديد من المدن الأخرى؛ في الجنوب في ديجون وإكس أن بروفانس ومونبيلييه وكذلك في نورماندي (غرب).

هل تحظر ألمانيا حزب البديل اليميني المتطرف

الاستخبارات الألمانية تصنف الحزب كحالة اشتباه يمينية متطرفة



البديل من أجل ألمانيا واجهة سياسية للتطرف

إزاء هذه الطروحات المتعلقة بالحظر وتشبيه الحزب بالنازيين الجدد، اعتبر الباحث السياسي في شؤون اليمين المتطرف، البروفيسور ديرك بورستيل، أن النقاشات بشأن الحظر مفيدة، مبرزا أن المحكمة الدستورية الاتحادية حددت في قرارها معاييرين واضحين من شأنهما تمكين حظر أي حزب، فمن ناحية يجب أن يكون لدى الحزب خيار قوة حقيقي لتحقيق أهدافه، وبالإضافة إلى ذلك يجب على الحزب أن ينتهج أيديولوجيا وأهدافا لا تتوافق مع الصورة الإنسانية للقانون الأساسي.

وربطا بهاذين المعيارين، اعتبر بورستيل أنه “على المستوى الفيدرالي نحن نتعامل مع طرف لا يزال خياره غير واضح، ومن الممكن فرض حظر جزئي، على سبيل المثال على جمعيات معينة في المقاطعات”.

لكن في المقابل يرى محللون أن حظر البديل أكثر خطورة على الثقافة الديمقراطية والمجتمع الليبرالي مما كان عليه الوضع في السابق، إذ أن ذلك الإجراء حاليا “قد يقدّم له هدية عظيمة، ويمكن بعدها أن يقدم نفسه في دور الضميمة، خاصة أنه في الواقع لم يعد لديه ملف مركزي يحقق له المكاسب”.

الحمرء.. يجب ألا يتعامل المرء كما لو أنه لا يعلم أي الأشخاص وأي الانصرار يتم التعامل معهم. سيكون بلا جدوى تقسيم حزب البديل إلى أجنحة أو تيارات، والبحث على من يبذون ‘معتدلين’ بعدسة مكبرة. الأمر يشابه الوضع مع الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، فمن يسأله يسأله.. ويبقى حزب البديل من أجل ألمانيا أحد أكبر تحديات التطرف في ألمانيا، فالحزب الذي يعمل بشكل قانوني لا يخفي نزعته المعادية للسامية وهناك من يعتبر أن استمراره يمثل دوما سياسيا لليمين المتطرف، رغم أن الحزب يحاول التناهي بنفسه عن النازيين الجدد. ويقول رئيس كتلة الحزب الاجتماعي المسيحي، الشقيق الأصغر لحزب المستشارة أنجيلا ميركل المسيحي الديمقراطي الكسندر دوبراندت، إن “البديل يسير على الطريق المباشر ليصبح الحزب القومي اليميني المتطرف الجديد”، معتبرا أن “إساءة استخدام التاريخ وازدراء البرلمان والمؤسسات السياسية وتزوير التاريخ ونسبائه، تظهر أن الحزب اليميني الشعبوي يريد المضي بشعلة إثارة المشاعر والعدوانية”.

واحتراما للمحكمة، لا تتحدث الهيئة الاتحادية لحماية الدستور علنا في هذه المسألة. لكن هذا الأسبوع، قدمت الهيئة للمحكمة الإدارية في كولونيا نظرة ثاقبة لتقييمها عن البديل من أجل ألمانيا.

ويدافع الحزب عن نفسه عبر إجراءات قضائية عاجلة ضد تصنيفه. ومن حيث المبدأ، يتيح هذا التصنيف أيضا تجنيد الهيئة لمخبرين يقدمون تقاريرهم عن الحزب للاستخبارات الداخلية.

وفي الذكرى الخامسة والسبعين للهولوكوست، طلب نائب رئيس المؤتمر اليهودي العالمي مارام شترن، من ألمانيا اتخاذ إجراء لا هوادة فيه ضد رواة قصص المؤامرة ومحتقري الديمقراطية والمستخفين بمحرقة اليهود.

وكتب شترن في مقال نشرته صحيفة “برلينر مورغن بوست” الألمانية بمناسبة الذكرى المحرقة الموافق ليوم 27 يناير “يشمل رد الدولة أيضا مراقبة حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المعارض، من خلال حماية الدستور وفحص حظر الحزب على المدى المنظور”.

وأضاف شترن “حزب البديل نفسه تجاوز بالفعل الكثير من الخطوط

بات حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المتطرف على بعد خطوة من حله بعد أن صنفته الاستخبارات الألمانية كحالة اشتباه متعلقة بالتطرف. وفيما يدعم ساسة ألمان والمؤتمر اليهودي العالمي حل الحزب، يرى آخرون أن ذلك سيقدّم له هدية تمكنه من لعب دور الضحية.

برلين - صنفت الهيئة الاتحادية لحماية الدستور في ألمانيا (الاستخبارات الداخلية) حزب البديل من أجل ألمانيا بالتطرف اليميني، في خطوة تمهد الطريق أمام حله، وهو مطلب يضغط من أجله المؤتمر اليهودي العالمي ويسأله ساسة المان.

وتعني هذه الخطوة أنه يمكن الآن أيضا التجسس على الحزب باستخدام وسائل استخباراتية، وهو ما لم يكن مسموحا به في وقت سابق.

وأبلغ رئيس الهيئة توماس هالدنفاغ المكاتب الإقليمية للهيئة في الولايات الأربعة، بهذا القرار خلال مؤتمر داخلي عبر الفيديو.

وقال تينو شرويا، رئيس حزب البديل من أجل ألمانيا، “إجراءات حماية الدستور مخزية.. على الرغم من أن الهيئة غير ملزمة بالإعلان عن التصنيف على أنه حالة مشتبه، فقد قامت بإذاعة معلومات حول هذا الأمر لوسائل الإعلام من أجل التأثير على المنافسة الحزبية الديمقراطية على حساب البديل من أجل ألمانيا”.



تينو شرويا
إجراءات حماية الدستور
تؤثر على المنافسة
الحزبية الديمقراطية

وبسبب الإجراءات القضائية الجارية، لا تدلي الهيئة حاليا بتصريحات علنية حول مسألة تقييم حزب البديل من أجل ألمانيا.

وقالت الهيئة في كولونيا ردا على استفسار “في ضوء الإجراءات الجارية

أبناء الاغتصاب في رواندا يحملون وصمة آبائهم

لأبوة حتى لا تلد أي امرأة طفلا من التوتسي. وأضافت “كانت هذه عمليات اغتصاب أيديولوجية وجزءا من حملة الإبادة الجماعية”.

وقالت اونورين، والدة باتريك، إنها احتجزت لمدة أربعة أيام مع عدة نساء أخريات خلال الإبادة الجماعية على يد مجموعة من المتطرفين الهوتو الذين كانوا يقتضون أسراهم بعد حملة الذبح اليومية.

وأوضحت المرأة البالغة من العمر 48 عاما والدموع تنهمر على وجهها “كانوا يقولون إنهم يريدون الحلوى.. والحلوى كنت أنا لأنني أصغرهم سنا”.

وأشارت إلى أنها حاولت العودة إلى عائلتها في شمال البلاد بمجرد هروب عناصر الميليشيا، حيث تعرضت للاغتصاب مرة أخرى خلال رحلتها ما أدى إلى حملها. وفي حي فقير في موهانغا، يخيم التوتر على منزل غريتا البالغة من العمر 53 عاما، والتي لا تزال بحاجة إلى المهدئات يوميا بعد حوالي 27 عاما من محتنتها.

وكانت غريتا متزوجة حديثا وحبلى بطفلا الأول عندما فقدت طفلها وأصبحت بحروق شديدة بعد أن اشتعلت النيران في منزلها مع انطلاق الإبادة الجماعية، بينما كان زوجها في الخارج يزور عائلته.

وقالت إنها “فقدت عقلها” لأسابيع بعد المساة وتعرضت للاغتصاب بعد ذلك لكنها قررت وزوجها الاحتفاظ بالطفل -وهو صبي ويدعى كاليكست- وعدم مشاركة سرهما مع أي شخص.

ومع ذلك، في عام 2010 علم الطفل أن الرجل الذي كان يناديه “أبي” طوال حياته ليس والده البيولوجي، بعد نقاش محتدم بشأن دفع الأسرة الرسوم المدرسية.

مرة في سن 11 ومرة أخرى في 22. وأوضح “حتى سنوات قليلة ماضية، لم يكن المجتمع قادرا على قبول ما أنا عليه بسبب تاريخي”. وأضاف “لم يهتم بي التوتسي أو الهوتو”.

مر ما يقرب من 27 عاما على الإبادة الجماعية في رواندا، لكن الأطفال الذين ولدوا نتيجة الاغتصاب ما زالوا يعانون من الصدمة

وطبقا لإرقام الأمم المتحدة، تم اغتصاب ما لا يقل عن 250 ألف امرأة خلال تلك الفترة. ويقول المؤرخون إن الكثيرين احتجزوا كعبيد جنس نقلت للبعض الأخرى عددا دوى فايروس نقص المناعة البشرية.

ولم تخبر الكثير من النساء أطفالهن قط أنهم ولدوا نتيجة الاغتصاب كما لم يشاركن محتنتن مع من تزوجنهم لاحقا، خوفا من التعرض للرفض.

لكن العديد وافقن مؤخرا على التحدث إلى فرانس برس في منازلهن أو على هامش ورشة عمل في وسط مدينة موهانغا نظمها المعالجة إميلين موكانسورو، لكنهن تحدثن بشرط عدم الكشف عن هويتهن.

وقالت المؤرخة هيلين دوما إن “الاغتصاب استخدم كوسيلة لإذلال وتدمير مجتمع التوتسي”.

وأوضحت “من خلال استهداف أجساد هؤلاء النسوة، سعى من يقفون وراء الإبادة الجماعية إلى فرض تفكير جذري

نظمتها وزادت سعيها حكومة الهوتو المتطرفة.

وتعرضت ربع مليون امرأة للاغتصاب في إطار حملة ممنهجة شنها جنود حكومة الهوتو والميليشيات المتحالفة معهم إنترهاموسي - وأحيانا من قبل رجال محليين، وحتى جيران ضمن أحياء.

وولد من رحم هذا العنف الجهنمي ما يقدر بعدة الآلاف من الأطفال. وحكم عليهم بالعار في بلد تعتبر الولادة لأب مجهول الهوية مصدر خزي.

وتحدث باتريك من بلدة نينازا في جنوب رواندا حيث يدرس المحاسبة. وكلمتا تذكر كيف أنه نادرا ما اختلط باطفال آخرين في المدرسة أصابه الانهيار.

وقال إن العبء والعزلة الاجتماعية كانا تقليلين إلى درجة محاولته الانتحار

موهانغا (رواندا) - نشأوا وهم يحملون وصمة العار المتمثلة في كونهم “اطفال الجالدين”، منبوذين من مجتمعهم وباحثين عن هوية ما زالت مجهولة بعد أعوام طويلة من دون أن يبرز ضوء في نهاية النفق.

ومر ما يقرب من 27 عاما على الإبادة الجماعية في رواندا. لكن الأطفال الذين ولدوا نتيجة الاغتصاب الذي ارتكب خلال محنة البلاد ما زالوا يعانون من الصدمة، حتى في وقت تعمل السلطات على تحقيق المصالحة الوطنية.

وقال باتريك (26 عاما) “في قلبي ندوب كثيرة”. وأضاف “لا أعرف من هو والدي وسيكون مستقبلي دائما مقعدا لأنني لا أعرف ماضي”.

وعلى مدى 100 يوم في عام 1994، قُتل حوالي 800 ألف من أقلية التوتسي والمعتدلين من أغلبية الهوتو في حملة



ضحايا الصراعات العرقية



ضحايا الصراعات العرقية